نشرة صندوق النقد الدولي

قمة مجموعة العشرين

قادة مجموعة العشرين يهدفون إلى تحقيق نمو متوازن وإنعاش عملية زيادة فرص العمل

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

27 يونيو 2010

أكدت مجموعة العشرين ضرورة إحراز تقدم أكبر في إصلاح النظام المالي على مستوى العالم (الصورة: مجموعة العشرين).

- مدير عام الصندوق يرحب بإجراءات مجموعة العشرين لدعم النمو وكبح العجز
- ويشعر بالارتياح إزاء تأكيد المجموعة التزامها بتنفيذ إصلاحات القطاع المالي
- مجموعة العشرين تهدف إلى منهج يقوم على "القياس الدقيق" لمراعاة احتياجات البلدان الأعضاء

أيد قادة اقتصادات العالم الصناعية والصاعدة الكبرى تدابير تستهدف إلى الحفاظ على تعافي الاقتصاد العالمي، وصرحوا بأنهم سيعملون معا لتشجيع النمو الاقتصادي ودعم إنشاء فرص العمل وتعزيز الرخاء العالمي، مع تقوية النظام المالي وكبح العجز المالي الحكومي الباعث على القلق.

وقد اجتمع رؤساء مجموعة العشرين يومي 26 و 27 يونيو الجاري في مدينة تورونتو الكندية من أجل تقييم حالة التعافي الاقتصادي واتخاذ قرار بشأن التدابير الرامية إلى الحفاظ عليه، حيث صرحوا بأن التأثير الاجتماعي للأزمة لا يزال ملموسا على نطاق واسع. وتتمثل الأولوية الأولى بالنسبة للمجموعة في حماية مسيرة التعافي من الركود العالمي وإكسابه مزيدا من القوة، وهو تعافٍ لا يزال يتسم بعدم التكافؤ والهشاشة.

واتفق قادة مجموعة العشرين على وضع خطة عمل شاملة لدعم النمو وتشجيع تعافٍ قوي ودائم — على أن توضع اللمسات الأخيرة على هذه الخطة في مؤتمر القمة القادم المقرر عقده في سول في نوفمبر القادم، وهي مبادرة قال عنها السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، إنها "تبشر بنتائج واعدة للغاية". وقد قدم الصندوق لمجموعة العشرين تحليلا لكيفية تحسين النمو العالمي وسيواصل تقديم الدعم لما يطلق عليه اسم عملية التقييم المتبادل في المرحلة القادمة.

مناهج متمايزة

مع السرعات المختلفة التي تتقدم بها مسيرة التعافي العالمي في البلدان المختلفة، قرر القادة أن يتركوا مجالا للحكومات كي تحدد تحركاتها الملائمة لظروف كل منها تجاه الأزمة. وفي هذا الخصوص، ذكر بيان المجموعة أن "البلدان التي تواجه تحديات خطيرة في ماليتها العامة ينبغي أن تعجل وتيرة ضبط الأوضاع. وينبغي أن يقترن ذلك بجهود لاستعادة توازن الطلب العالمي بما يضمن الحفاظ على النمو العالمي في مسار قابل للاستمرار".

واستنادا إلى دراسات أجراها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قال القادة إن التقدم في مسار أكثر طموحا للإصلاح يمكن أن يحقق ارتفاعا ملحوظا في النمو على مستوى العالم. وذكر البيان أن من شأن ذلك تحقيق النتائج التالية في فترة خمس سنوات:

- ارتفاع الناتج العالمي بما يقرب من 4 تريليون دولار؛
- إنشاء عشرات الملايين من الوظائف الجديدة؛
- انتشال ملايين أخرى من السكان من هوة الفقر؛
- انخفاض كبير في الاختلالات العالمية.

وقد أصدر صندوق النقد الدولي في تورونتو تقييمه لسيناريوهات تحسين النمو من خلال عملية التقييم المتبادل التي روعي في تصميمها أن تعزز التضافر بين البرامج الاقتصادية القُطْرِية لتحقيق نمو أقوى على مستوى العالم. ومن المقرر أن يعلن الصندوق آخر تنبؤاته للنمو العالمي في مدينة هونغ كونغ في الثامن من يوليو القادم.

وأشار السيد ستراوس-كان إلى ضرورة تحقيق نمو أقوى من أجل تخفيض البطالة وتخفيف عبء الديون العامة الكبيرة.

وقال صندوق النقد الدولي إن عملية التقييم المتبادل تشكل الآلية التي يمكن من خلالها معالجة تحدي النمو. فهي تشير إلى ثلاثة مجالات ينبغي اتخاذ إجراءات حيالها. أولا، حتمية ضبط أوضاع المالية العامة في البلدان المتقدمة، وهو ما يستتبع القيام على الفور بوضع خطط موثوقة للمالية العامة، يبدأ معظمها في عام 2011، نظرا لاستمرار هشاشة التعافي الاقتصادي. ثانيا، ينبغي دعم الطلب المحلي في الاقتصادات ذات الفوائض، وذلك على سبيل المثال بالإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين البنية التحتية والسماح بمرونة سعر الصرف. ثالثا، ينبغي إجراء إصلاحات هيكلية، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة — بما يشمل تغييرات في أسواق السلع والخدمات لتعزيز النمو وإصلاح مالي يكفل له الاستمرارية.

ويجب أن "تقاس بدقة" كل الجهود الرامية إلى كبح الإنفاق العام من أجل تخفيض عجز المالية العامة، بحيث لا تتسبب في خنق التعافي الاقتصادي، حسبما ورد في بيان مجموعة العشرين. وفي هذا الصدد قال السيد ستراوس-كان إن "المسألة ليست ضبط أوضاع المالية العامة أو تحقيق النمو، وإنما ضبط أوضاع المالية العامة مع تحقيق النمو".

وذكر سيادته في مؤتمر صحفي عقب انتهاء القمة أن قادة مجموعة العشرين "يتزايد استخدامهم لتشخيص الصندوق والمفاهيم التي يدعو إليها، مثل استعادة توازن الطلب على مستوى العالم، وهو تطور جدير بالترحيب، سواء من حيث التدليل على توافر الإرادة السياسية لزيادة تنسيق الإجراءات الاقتصادية الكلية، أو استخدام مفردات ومفاهيم وتحليلات مشتركة من شأنها تيسير الحوار العالمي بشأن التنسيق."

إصلاح القطاع المالي

أشار القادة إلى ضرورة تحقيق مزيد من التقدم نحو معالجة خلل القطاع المالي وإصلاحه. وقالوا أيضا إن جدول أعمال الإصلاح يقوم على أربع دعائم:

مؤيد تحيلى فهى: فعند الانتهاء من تنفيذ كافة الإصلاحات، سيشترط على البنوك حيازة رؤوس أموال أكبر حجما وأفضل جودة بكثير مما كان عليه الوضع السابق.

•يك دفئا بلفساك ب: يجب أن تطبق قواعد أكثر إحكاما مع استكمالها بإشراف ورقابة أكثر فعالية. وقد كلفت مجموعة العشرين مجلس الاستقرار المالي بإصدار توصيات، بالتشاور مع صندوق النقد الدولي، حول كيفية تحسين الرقابة ومعالجة المخاطر في وقت مبكر.

• ةزهي ب آهسئطك لا أززئ ةلك الحي بلك ةى ة لد لعزد لك ى: "نحن ملتزمون بتصميم وتنفيذ نظام ينص على السلطات والأدوات اللازمة لإعادة هيكلة كل أنواع المؤسسات المالية المتأزمة أو تسوية أوضاعها، دون تحميل دافعي الضرائب العبء في نهاية المطاف."

•يكةحي لي خلاهى هلئجع بك ضئ ْ عكو آززئ ر لمك فسئغي ب: أكدت مجموعة العشرين التزامها ببرنامج تقييم القطاع المالي الذي يشترك فيه البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي.

ورحب السيد ستراوس-كان بالتأكيد على الرقابة وقال: "إذا لم يتوافر الإطار الرقابي الصحيح، فكأننا لم نفعل شيئا لإصلاح القطاع المالي".

وقد بنى القادة على ما سبق إعلانه أثناء قمة بيتسبرغ في سبتمبر الماضي. فبحثوا تقريرا أعده الصندوق حول الخيارات المتاحة لكي يقدم القطاع المالي مساهمة عادلة وملموسة في سداد التكاليف التي تتحملها الحكومات في سياق تدخلها لإنقاذ البنوك أو دعمها خلال الأزمة المالية العالمية. وقال القادة إن البلدان يمكن أن تعتمد طائفة متنوعة من الاستراتيجيات، منها خيار فرض ضريبة على البنوك.

تعزيز حوكمة الصندوق

رحب السيد ستراوس-كان بدعم مجموعة العشرين للصندوق، بما في ذلك التزامها بتعجيل العمل لاستكمال إصلاحات الحصص في الصندوق بحلول موعد انعقاد قمة سول في نوفمبر القادم، وتحقيق إنجازات موازية في إصلاحات الحوكمة الأخرى، تمشيا مع التزامات قمة بيتسبرغ.

وأكد السيد ستراوس-كان أن "التزامات اليوم سوف تعزز شرعية الصندوق ومصداقيته. ولا يزال يتعين عمل الكثير حتى انعقاد قمة سول. فيجب إنجاز التزامات المصادقة على اتفاقية الحصص والأصوات لعام 2008، وكذلك

الإصلاحات الأخيرة في "الاتفاقات الجديدة للاقتراض". وبخلاف ذلك، هناك عمل شاق ينبغي إنجازه بشأن مجموعة الإصلاحات الجديدة. ولكنني على ثقة من أن بلداننا الأعضاء سيثبتون قدرتهم على مواجهة هذا التحدي."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.